



د. مقيح صبري

(جامعة 20 أوت 1955 - سكيدة)

Email : sab88mek@gmail.com

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 12-2016 ص 285-308

Abstract :

Every organization seek to optimaize profits, a through they make a negative impacts ou environement like pollution, exhausting natural resources and non-national use of workers, and as a response to society pressures and demands (non govermental organization (NGO), associations ...), in order to take more care about social and envirenmental sides.

Thus lead to and obligatory integration of social and envirenmental dimentions its organization's objective, and a necessity to take procedures to contrubute to sustainable development throught three (03) main principle, (economic growth, social equity and protecting environment). That why we could consider social responsibility as an important indicator in the evaluation of the organization contribution in realizing sustainable development and help in promote competitivnesseffectively and efficiently.

Keywords: envirenement, sustainable development, social responsibility, EPSkikda.

المخلص

تسعى المؤسسات الاقتصادية على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة كالتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، وكذا استغلال الالعقلاني لليد العاملة، واستجابة للضغوطات وطلبات المجتمع (الهيئات، المنظمات غير الحكومية، الجمعيات)، في سبل مراعاة أفضل للجوانب الاجتماعية والبيئية .

هذا ما أدى إلى إلزامية إدماج البعد البيئي والاجتماعي في أهداف المؤسسة الاقتصادية وضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ثلاث مبادئ أساسية وهي تحقيق نمو اقتصادي، عدالة اجتماعية، وحماية البيئة، ولهذا يمكن أن نعتبر المسؤولية الاجتماعية مؤشرا هاما لتقييم مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، ويساعد المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ويساعد المؤسسة كذلك على دعم ريادتها وتنافسيتها بشكل جيد وفعال .

الكلمات الدالة: البيئة، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية، المؤسسة المينائية لسكيدة.

المقدمة:

لقد أصبح التطور السريع والمستمر في شتى المجالات هو السمة الغالبة في هذا العصر، وعلى الرغم من أن الهدف من هذه التطورات ودوافعها يأتي استجابة لتلبية احتياجات الإنسان المتزايدة، فإنها خلفت آثارا سلبية واضحة على النواحي الاجتماعية والبيئية، مثل التلوث البيئي الحاصل، والنفايات وزيادة استنزاف الموارد الطبيعية، وارتفاع درجة الحرارة، وغيرها من المشكلات التي يجهد العالم في مواجهتها، وهذا كان طبيعيا في ظل إهمال المناهج التنموية للجوانب البيئية طول العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية بديلة جديدة تساعد في التغلب على المشكلات المطروحة، مما تمخض عن الجهود الدولية مفهوم جديد للتنمية عرف بالتنمية المستدامة، الذي ظهر أول مرة في مؤتمر قمة الأرض ريوديجانيرو 1992 ليتبلور ويتجسد منذ ذلك الوقت حتى وقتنا الحالي كنموذج ونمط تنموي جديد، يمتاز بالعقلانية و الرشاد في استغلال الموارد .

كما تتكاثف الجهود العالمية ممثلة بالمنظمات والهيئات الدولية من أجل المناذاة والإشراف على تطبيق التنمية المستدامة والمساعدة في تجسيدها، من خلال عقد المؤتمرات وكبح التجاوزات، والحرص على تنفيذ الالتزامات وإصدار القوانين والتشريعات والمواصفات، وتقديم المعونات والمساعدة التي تمول المشاريع الساعية لحماية البيئة وتحقيق المساواة والرفاهية للشعوب في مختلف دول العالم، ومن بين هذه المنظمات منظمة الأمم المتحدة، ولذا أصبح مفهوم التنمية المستدامة منذ ظهور يفرض نفسه على جميع الأوساط والكيانات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وينتشر في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وتبناه هيئات رسمية وغير رسمية.

تعد المؤسسة الاقتصادية أحد أهم هذه الأطراف الفاعلة في هذه الأوساط، من خلال دور الاقتصادي والاجتماعي المتواصل، من أجل إدماج المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة، توجهت هذه الأخيرة إلى الالتزام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال إنجاز مجموعة من الأهداف للصالح المجتمع حيث يساعد هذا المفهوم على خلق بيئة قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة للجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية، وأخذ بعين الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه وأداة مهمة للتخفيف من حدة هذه المشاكل .

ويمكن اعتبار المسؤولية الاجتماعية وسيلة تسعى من خلالها المؤسسات الجزائرية والمؤسسة المينائية لسكيددة خاصة إلى إدارة وتنظيم علاقاتها بالأطراف الفاعلة معها وبتطبيق جيد للمفاهيم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية، مما سيعزز من سمعتها، وبالتالي التزام المؤسسة بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، للرفع من حصتها في السوق من شأنه أن يعزز القدرات التنافسية لهذه المؤسسة.

1- إشكالية البحث :

تعد المسؤولية الاجتماعية من القضايا الأساسية التي من المفترض أن تعطى لها أهمية كبيرة من قبل المؤسسات على اختلاف أشكالها وطبيعتها ملكيتها، فقد كان الاعتقاد سائدا بأن المنظمات الحكومية أو منظمات القطاع العام هي فقط التي تتحمل جانب المسؤولية الاجتماعية، ومع تغيير دور الدولة وكثرة منظمات القطاع الخاص وزيادة عدد العاملين فيها وارتفاع الأرباح التي تحققها كل هذا فرض دور اجتماعيا جديدا لهذا القطاع للتعويض عن تضاؤل دور القطاع العام من هنا تكمن المشكلة أساسا في إمكان المؤسسة المينائية لسكيددة أخذ مفهوم المسؤولية

الاجتماعية ودور الذي تلعبه هذه المؤسسة للتبني في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاهتمام والمتزايد والتوجيه الجديد للمؤسسات الاقتصادية.

بناء على ما سبق فإن إشكالية البحث تمحور في:

ما مدى توفر متطلبات تطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية ISO26000 بالمؤسسة المينائية لسكيدة؟

2- الأسئلة الفرعية: من خلال التساؤل السابق ولتوضيح الموضوع أكثر، يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي نسبة تطبيق مجال المسؤولية الاجتماعية؟
- ما هي نسبة تطبيق تعريفات ومصطلحات المسؤولية الاجتماعية؟
- ما هي نسبة تطبيق فهم المسؤولية الاجتماعية؟
- ما هي نسبة تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية؟
- ما هي نسبة تطبيق الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية وإشراك الأطراف المعنية؟
- ما هي نسبة تطبيق الموضوعات المحورية للمسؤولية الاجتماعية؟
- ما هي نسبة تطبيق تكامل المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة؟

3- فرضيات الدراسة :

الفرضية الأساسية:

لا تتوفر بالمؤسسة المينائية لسكيدة أي متطلبات لتطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية ISO26000.

الفرضيات الفرعية:

نسبة تطبيق مجال المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة المينائية لسكيدة جيدة.

نسبة تطبيق تعريفات ومصطلحات المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة المينائية لسكيدة ضعيفة.

نسبة تطبيق فهم المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة المينائية لسكيدة ضعيفة.

نسبة تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة المينائية لسكيدة جيدة.

نسبة تطبيق الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية وإشراك الأطراف المعنية بالمؤسسة المينائية لسكيدة جد ضعيفة.

نسبة تطبيق الموضوعات المحورية للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة المينائية لسكيدة جيدة.

نسبة تطبيق تكامل المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة المينائية لسكيدة ضعيفة.

4- أسباب اختيار الدراسة :

— حادثة موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وخاصة في المؤسسات الوطنية .

— يمثل موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من انشغالات الساعة الراهنة .

— الاتجاه المتزايد للمؤسسات الكبرى نحو تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية .

5- أهداف الدراسة : نحاول من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

— توضيح مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى القائمين على إدارات المؤسسات .

— معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية .

— قياس مدى إدراك المسيرين لمجالات المسؤولية الاجتماعية .

— طرح أفكار جديدة من أجل تحسين علاقة المؤسسة بالمجتمع الذي تعمل فيه من خلال التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية .

6- أهمية الدراسة : لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية بمثابة ثقافة جديدة في مجتمعنا، حيث أن هناك انتقادات في الوقت الحاضر توجه للمؤسسات بسبب فشلها في الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، وهناك ما يؤكد أن نجاح المؤسسات سوف يعتمد على ما تستطيع أن تقدمه في حل مشكلات التلوث (الماء، الهواء، التربة) ووسائل السلامة في المنتج للخدمات المقدمة للمجتمع ومستوى ظروف العمل للعاملين، ومستوى المعيشة، ولكن كثيرا من الميسرون أصبحوا يدركون حقيقة أن نجاح مؤسساتهم يعتمد على الطريقة التي يتعاملون بها مع مجتمعهم، أي قدرتهم على التكيف مع مجتمعهم. ومما يزيد من أهمية البحث أن النتائج التي يمكن الوصول إليها قد تفتح آفاقا جديدة لمزيد من الدراسات المستقبلية مما يزيد من أهمية الدراسة كونها من المواضيع الجديدة.

7- منهج الدراسة : نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع في محاولة لتحقيق أهدافه، والوصول إلى نتائج المرجوة منه فإن ذلك لا يتم إلا من خلال التسيير وفق منهج واضح ومحدد، ومن هنا المنطلق سنتبع المنهجين الوصف والتحليلي لأهمهما يسمحا بتوفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة وكذا تفسيرها والوقوف على دلالتها، مع الاعتماد على المقابلة الشخصية لتعبئة قوائم الفحص الذاتي التي استعملت لقياس و تقييم المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة المينائية لسكيدة.

8. التعريفات الإجرائية:

1.8 تعريف التنمية المستدامة: وهي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم " François (Bonnieux, Brigitte Desaignes.1998.P7).

2.8 تعريف البيئة: عرفتها المنظمة العالمية للتقييس ISO على أنها : "الأوساط المحيطة بالمنظمة والتي تشمل الهواء, السماء, التربة, الموارد الطبيعية, النباتات, الحيوان, الإنسان وتداخلات جميع هذه العناصر وتستند إلى الأوساط المحيطة من ضمن المنظمة إلى النظام العالمي ". (رعد.2001.ص27)

3.8 تعريف الإدارة البيئية: عرفت الأمم المتحدة الإدارة البيئية بأنها: وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمشروع الصناعي, على أن تتضمن جميع المراحل الإنتاجية, بدءا من الحصول على المواد الأولية, وصولا إلى المنتج النهائي والحواب البيئية المتعلقة به. (رعد.2001.ص28)

4.8 تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: عرفها مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة : "بالالتزام المستمر للشركات بالتصرف على نحو أخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل". (جماعي, بن عبد العزيز.2012. ص4)

5.8 التعريف بالمؤسسة المينائية لسكيددة:

- التسمية : المؤسسة المينائية لسكيددة وإختصارها EPSKIKDA .
- الشكل القانوني : مؤسسة عمومية إقتصادية, باستقلالية شركة ذات أسهم, تسير عن طريق القوانين والأنظمة الخاصة بالإستقلالية بالمؤسسات .
- تاريخ الإنشاء : تأسست بمقتضى المرسوم رقم 82- 284 الصادر في 14 أوت 1982 وتحوّلت إلى شركة مساهمة بتاريخ 21 مارس 1989 م .
- المقر الاجتماعي : نهج رزقي رحال, صندوق بريد 65, 21000 سكيددة, الجزائر .

- رأس المال الاجتماعي : 3.500.000.000 دج بملكية مساهم وحيد، هو مؤسسة تسيير مساهمات الدولة "PORT" (SOGEPORIS) .
- ميدان النشاط : إن المؤسسة المينائية لسكيكدة مكلفة في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية باستيراد وتصدير البضائع حيث تقوم بتوزيع البضائع والمواد إلى كل الجهات الشرقية للبلاد وهذا بالتعاون مع الهيئات الأخرى كالجمارك والشرطة. (المديرية العامة للمؤسسة المينائية بسكيكدة، 2014)

9. الدراسات السابقة : توجد مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى المسؤولية الاجتماعية كأداة مساهمة لتحقيق التنمية المستدامة، حسب ما تم الإطلاع عليه حول مواضيع ذات الصلة بالموضوع يمكن إبراز أهم الدراسات التي تناولت جوانب من هذه الدراسة المتمثلة في :

— دراسة بعنوان : "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية ، دراسة حالة مجمع شي علي الأنابيب"، ضيافي نوال 2010 (تلمسان).

تهدف هذه الدراسة تبيان كيف تكون المؤسسة مسئول اجتماعيا عن موارده البشرية داخل المؤسسة، من خلال اهتمام بالأبعاد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين و توفير أفضل أجواء العمل، وتقوم كذلك بتكوين وتأهيل الموظفين من أجل تطوير خبراتهم، هذا ما يزيد ولائهم واهتمامهم بالمؤسسة التي يعملون بها وفي نفس الوقت فهي تحقق أهداف المؤسسة في ظل المنافسة و التحديات البيئية .

- دراسة بعنوان : مدى فعالية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كمييار للتنمية المستدامة، دراسة حالة أرسيلو ميتال للحديد والصلب"، شنيخر عبد الوهاب (عناية)، 2010 .

حيث تناول في هذه الدراسة على مدى فعالية المسؤولية الاجتماعية كـمـعيار للتنمية المستدامة، حيث حاول أن يبين ضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية لأنها ضرورة وطنية تحتاجها متطلبات التنمية الاقتصادية، وكذلك إبراز دورها في حل المشاكل البيئية و الاجتماعية في عصر العولمة وإندماج الشركات، ، وتوصل إلى أن كافة عناصر تكاليف الأداء الاجتماعية موضوع الدراسة يمكن تجميعها وقياسها والإفصاح عنها . وقد جاءت دراساتنا لتكون مكملة للدراسات السابقة حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة مع نقاط جديدة في هذا الدراسة، من خلال شروط الحصول على شهادة الإيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، مع إبراز علاقته بالمؤسسة وآليات توطين المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، مع إجراء قوائم الفحص وتقييم للمسؤولية الاجتماعية .

10. هيكل الدراسة : تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور هي:

المحور الأول: المؤسسة الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة؛

لمحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة؛

المحور الثالث: قياس و تقييم للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة المينائية لسكيددة.

المحور الأول: المؤسسة الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة.

لقد برز مصطلح التنمية المستدامة كمفهوم على أكثر تقدير مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، على غرار تفاقم مشكلة التدهور البيئي، وبداية إصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الإعتبار حاجات الأجيال المستقبلية ولا الإعتبارات البيئية التي عكرت صفو حياة الإنسان الطامح إلى الرفاهية، مثل التسخين الحراري للجو وفقدان طبقة الأوزون، ونقص المساحات الخضراء، الأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى

ذلك من مشاكل بيئية تعدت الحدود الجغرافية للدولة الواحدة. (حسين.2006. ص18)

إن مفهوم التنمية المستدامة جاء كبديل موسع لمفاهيم تنمية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجات المادية والروحية وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية، (Veyert . 2007. p p 25- 26) بل زيادتها كما يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى آخر التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع. (حجاوي. 2011. ص 34)

إن فكرة تعارض التنمية وحماية البيئة هي فكرة تحتوي على تناقض فالحفاظ على البيئة لا يعني التوقف عن النشاط الاقتصادي أو ادخار الموارد، وإنما يعني الاستخدام الرشيد والكفاء، وهنا تظهر التنمية المستدامة كمفهوم محوري يحقق هذه المعادلة التي استعصت على العالم لفترة لا بأس بها من الزمن، وهو تحقيق التنمية مع الحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن بين العائد الحالي والعائد المستقبلي. (رياض.2012. ص21).

تعتبر التنمية المستدامة كقضية أخلاقية وإنسانية بقدر ماهية قضية تنمية بيئية، يمثل الإنسان حجر الزاوية فيها وهي التنمية المتوازنة التي تفي بالاحتياجات الحالية دون مساس باحتياجات الأجيال القادمة ويمكن القول بأن التنمية المستدامة هي ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر، مترامن ومتواري مع الحرص على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، وتعمل هذه التنمية أساسا على أن تكون العلاقة بين الإنسان والطبيعة أو الكون متناسقة ومتناغمة في ظل المسؤولية الشخصية والأمان

لضمان مستقبل الأجيال من خلال المحافظة على الموارد وترشيد استعمالها.
(سالمي.2006. ص 110)

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

إن التطور الذي عرفته مختلف المؤسسات الاقتصادية في ظل تغيرات الاقتصاد العالمي جعلها تضع الربح والعائد الاقتصادي من أولوياتها اعتبارا أن المؤسسات الحكومية أو المؤسسات القطاع العام هي التي تتحمل جانب المسؤولية الاجتماعية،(نعمة. 2008. ص289)، لكن مع تغيرات دور الدولة وكثرة مؤسسات القطاع الخاص وزيادة العاملين واشتداد المنافسة وارتفاع الأرباح أصبحت القيم الاقتصادية ليست المحدد الوحيد لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، إنما هناك قيم ثقافية قانونية، سياسة اجتماعية التي من المفروض إعطاء لها أهمية وإدراكها من طرف أصحاب المؤسسات وأخذها بعين الاعتبار .

المسؤولية ليست تعني فقط اكتساب المال بل مسؤولية اجتماعية كذلك، والتي تهدف إلى تحسين حياة المجتمع من خلال تناول مشكلات معينة في بيئة معينة وإيجاد حلول عملية لها من أجل ضمان التنمية المستدامة التي أصبحت أمرا واقعا ويمكن تحقيقه في ظل إهتمام المؤسسات بدورها إتجاه المسؤولية الاجتماعية والإعتراف بوجودها والمساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له .(ثامر.2012. ص7)

بعد أن كان هدف المؤسسة الأساسي هو هدف إقتصادي، أصبحت القضايا الاجتماعية اليوم تشكل أهمية بالغة للمؤسسة بصفة عامة ومصصلحة الأفراد والمجتمع بصفة خاصة كما يجب أن يكون المحيط الذي تعمل فيه محور إهتمامنا، ونتيجة لأهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة ظهرت بعض المحاولات لصياغة

موثيق ومعايير تحدد مواصفاتها الأخلاقية والاجتماعية على ضوء مبادئ حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى . وهذا ما سعت إليه العديد من المؤسسات وذلك من خلال إنشاء مؤسسات تنمية أو على الأقل عمل خطة سنوية منظمة واضحة الأهداف والمعالم، من خلال إعداد تقرير الأداء البيئي والاجتماعي الذي يسمح بقياس المسؤولية الاجتماعية، كما يبرز المساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية إتصالاتها الداخلية والخارجية، و يسمح للمتعاملين والجهات الأخرى بتقييم مدى إلتزام المؤسسة بسياسة التنمية المستدامة (طاهر، صالح وآخرون. 2007.ص94).

المحور الثالث : قياس و تقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة المينائية لسكيدة.
 خصصنا الدراسة التطبيقية على إحدى المؤسسات الاقتصادية، من خلال إختيار مؤسسة الجزائرية وهي المؤسسة المينائية لسكيدة نظر للدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية من خلال الخدمات المقدمة ، حيث تعد المؤسسة الوحيدة على مستوى الولاية التي تملك ثلاث شهادات للإيزو وهي ISO 18001، ISO14001 ، ISO 9001 هذا يعد عامل محفز للنجاح استمرارية المؤسسة.

إن المؤسسة المينائية ملزمة بالتحسين المستمر في المجال البيئي والاجتماعي من أجل إعطاء صورة حسن للمؤسسة وإكتسابها ميزة تنافسية في مجال خدمات الإستيراد والتصدير، من خلال دراستنا الميدانية التي تم بنائها على أساس المشاهدة والملاحظة، كذلك المقابلة مع المسؤولين بالمؤسسة . ومن أجل تقييم التنفيذ الفعلي للمتطلبات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، إرتأينا بأن نقوم بإعداد قوائم فحص خاصة تخص بنود المسؤولية الاجتماعية، وبعد الإجابة على قوائم الفحص تم حساب النتائج والمتمثلة في نسبة تطبيق كل بند من البنود كالتالي : (قاسم. 2005. ص249)

• نسبة التطبيق = $\frac{(N_i \times Z_i)}{(N_i \times Z_3)}$ مج

- Z_i : الترتيب تمثل ترجيحات الدرجات من (0 إلى 2).
- N_i : مجموع التكرارات.
- Z_3 : أكبر ترتيب (2).

الجدول (1) : نسبة تطبيق مجال المسؤولية الاجتماعية

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق تماما	طبيعة البند (الفقرة)	البند
		*	- تمتلك المؤسسة دليلا إرشاديا حول المسؤولية الاجتماعية .	1- المجال
*			- يتوفر هذا الدليل بشكل موثوق و متاح لكل الموظفين بهذه المؤسسة .	
0	1	2	الترتيب Z_i	
1	0	1	مجموع التكرارات	
0	0	2	$N_i \times Z_i$	
2			مجموع $N_i \times Z_i$	
50%			النسبة المتبقية	

المصدر: من إعداد الباحث.

إستنادا إلى قائمة الفحص الخاصة بمتطلب مجال المسؤولية الاجتماعية في الجدول (1)، فقد حصلت المؤسسة المينائية لسكيددة نسبة تطبيقها قدرها : 50 % وهذا يشير إلى التطبيق المقبول للفقرات متطلب مجال المسؤولية الاجتماعية، و هذا ما ينفي الفرضية الفرعية الأولى. مع ذلك هذا لا يخلو من نقاط ضعف لكنها جزئية فقط هي:

- المسؤولية الاجتماعية غير موثقة ومعلنة لجميع الموظفين، ولا يمكن لأي موظف الحصول عليها .
- نقص في السياسة التوعوية للمسؤولية الاجتماعية لكل الموظفين داخل المؤسسة .

الجدول (2) : نسبة تطبيق تعاريف ومصطلحات المسؤولية الاجتماعية

البند	طبيعة البند (الفقرة)	مطبق تماما	مطبق جزئيا	غير مطبق
2- تعاريف ومصطلحات المسؤولية الاجتماعية	- تدرك المؤسسة مختلف المصطلحات المسؤولية الاجتماعية من خلال توفر دليل للشرح هذه المصطلحات.		*	
	- يدرك أفراد العاملين في المؤسسة مختلف المصطلحات المسؤولية الاجتماعية من خلال توفر دليل للشرح هذه المصطلحات .			*
	- يدرك الزبائن (العملاء) في المؤسسة مختلف المصطلحات المسؤولية الاجتماعية من خلال توفر دليل للشرح هذه المصطلحات .			*
	الترجيح Zi	2	1	0
	مجموع التكرارات	0	1	2
	$N_i \times Z_i$	0	1	0
	مجموع $N_i \times Z_i$	1		
	النسبة المئوية	16,67 %		

المصدر: من إعداد الباحث.

إستنادا إلى قائمة الفحص الخاصة بمتطلب تعاريف ومصطلحات المسؤولية في الجدول (2)، فقد حصلت المؤسسة محل الدراسة نسبة تطبيق قدرها : 16,67٪، وهذا يشير إلى تطبيق ضعيف لفقرات تعاريف ومصطلحات المسؤولية الاجتماعية، و هذا ما يثبت الفرضية الفرعية الثانية. و هناك نقاط ضعف هي:

- عدم وجود إدراك الأفراد العاملين في المؤسسة لمختلف مصطلحات المسؤولية الاجتماعية وذلك لعدم وجود دليل يشرح هذه المصطلحات .
 - عدم توفر دليل إرشادي للمسؤولية الاجتماعية.
- الجدول (3) : نسبة تطبيق فهم المسؤولية الاجتماعية**

البند	طبيعة البند (الفقرة)	مطبق تماما	مطبق جزئيا	غير مطبق
3- فهم المسؤولية الاجتماعية	- تواكب المؤسسة مختلف التطورات الحاصلة على مستوى المسؤولية الاجتماعية .		*	
	- تدرك المؤسسة للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة .	*		
	- تدرك المؤسسة كيفية تطبيق المسؤولية الاجتماعية واستخدامها في تحقيق التنمية المستدامة .			*
	الترجيح Zi	2	1	0
	مجموع التكرارات	1	2	0
	$Ni \times Zi$	2	2	0
	مجموع $Ni \times Zi$	4		
	النسبة المئوية	66,67%		

المصدر: من إعداد الباحث.

- إستنادا إلى قائمة الفحص يتطلب فهم المسؤولية الاجتماعية في الجدول (3)، فقد حصلت المؤسسة محل الدراسة نسبة تطبيق قدرها : 66,67%، وهذا يشير إلى التطبيق المتوسط للفقرات فهم المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما ينفي الفرضية الفرعية الثالثة. ومع ذلك يجب على المؤسسة المينائية أن تركز على النقاط التالية :
- لا يتم تخطيط لإجراءات تسمح بتطبيق المتطلبات القانونية الجديدة تلائم الجوانب البيئية و لاجتماعية لأنشطة المؤسسة.

● الأهداف والغايات الاجتماعية غير مؤسسة وموثقة.

الجدول (4) : نسبة تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية

البند	طبيعة البند (الفقرة)	مطبق تماما	مطبق جزئيا	غير مطبق
4- مبادئ المسؤولية الاجتماعية	- تطبيق المؤسسة مبدأ قابلية المساءلة .	*		
	- تطبيق المؤسسة مبدأ الشفافية .		*	
	- تطبيق المؤسسة مبدأ السلوك الأخلاقي .	*		
	- تطبيق المؤسسة مبدأ إحترام مصالح الأطراف المعنية .		*	
	- تطبيق المؤسسة مبدأ إستخدام سيادة القانون .	*		
	- تطبيق المؤسسة مبدأ إحترام حقوق الإنسان .	*		
	- تطبيق المؤسسة مبدأ الأعراف الدولية للسلوك .	*		
	الترجيح Zi	2	1	0
	مجموع التكرارات	5	2	0
	$Ni \times Zi$	10	2	0
	مجموع $Ni \times Zi$	12		
	النسبة المئوية	85,71 %		

المصدر: من إعداد الباحث.

استنادا إلى قائمة الفحص. تتطلب مبادئ المسؤولية الاجتماعية في الجدول (4)، فقد حصلت المؤسسة محل الدراسة نسبة التطبيق قدرها : 85,71 %، وهذا يشير إلى التطبيق الجيد للفقرات مبادئ المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما يثبت الفرضية الفرعية الرابعة. ومع ذلك يجب على المؤسسة المينائية أن تركز على النقاط التالية

- تطبيق المؤسسة مبدأ الشفافية .
- تطبيق المؤسسة مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية .

الجدول (5) : نسبة تطبيق الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية وإشراك الأطراف المعنية

البند	طبيعة البند (الفقرة)	مطبق تماما	مطبق جزئيا	غير مطبق
5- الإعراف بالمسؤولية الاجتماعية وإشراك الأطراف المعنية	- تعترف المؤسسة بشكل صريح وواضح وموثق بالمسؤولية الاجتماعية .		*	
	- تقوم المؤسسة بتحديد الأطراف المعنية وأصحاب المصالح للمسؤولية الاجتماعية بشكل واضح ودقيق .	*		
	- هناك إدراك من طرف المؤسسة لتأثيرات السلبية على المجتمع .	*		
	- علاقة المؤسسة بالأطراف المعنية والمجتمع علاقة واضحة ودقيقة ومعلنة .	*		
	- هناك تحديد للمجال تدخل أصحاب المصالح وإشراكهم في إتخاذ القرار بالمؤسسة .			*
	الترجيح Zi	2	1	0
	مجموع التكرارات	3	1	1
	$Ni \times Zi$	6	1	0
	مجموع $Ni \times Zi$	7		
	النسبة المئوية	% 87,50		

المصدر: من إعداد الباحث.

إستنادا إلى قائمة الفحص.ممتطلب الإعراف بالمسؤولية الاجتماعية وإشراك الأطراف المعنية في الجدول (5)، فقد حصلت المؤسسة محل الدراسة نسبة التطبيق قدرها : %87,50 وهذا يشير إلى التطبيق الجيد للفقرات مبدأ إحترام مصالح

الأطراف المعنية، وهذا ما ينفي الفرضية الفرعية الخامسة. مع ذلك على المؤسسة الاهتمام بالنقاط التالية :

- أن تعترف بشكل صريح و واضح و موثق للمسؤولية الاجتماعية.
- أن تحدد مجال تدخل أصحاب المصالح وكذا إشراكهم في اتخاذ القرار بالمؤسسة.

الجدول (6) : نسبة تطبيق الموضوعات المحورية للمسؤولية الاجتماعية

البند	طبيعة البند (الفقرة)	مطبق تماما	مطبق جزئيا	غير مطبق
6- الموضوعات المحورية للمسؤولية الاجتماعية	- تتبنى المؤسسة مفهوم الحكومة في تسيير .		*	
	- تحترم المؤسسة حقوق الإنسان .	*		
	- تقرر المؤسسة بمختلف النشاطات الحقوقية و النقابية.	*		
	- تأخذ المؤسسة البيئة بشكل محوري في مختلف نشاطاتها .	*		
	- تتبع المؤسسة أسلوب العدالة الاجتماعية في عملية توظيف.			*
	- تتمحور عملية التسيير بالمؤسسة حول الزبائن (العملاء) .	*		
	- تهتم المؤسسة بمشاركة المجتمع المحلي في مختلف القضايا الاجتماعية وتسعى لتنميتها.	*		
	الترجيح Zi	2	1	0
	مجموع التكرارات	5	1	1
	$Ni \times Zi$	10	1	0
	مجموع $Ni \times Zi$		11	
	النسبة المئوية		78,57%	

المصدر: من إعداد الباحث.

إستنادا إلى قائمة الفحص الخاصة المتعلقة بمتطلب الموضوعات المحورية للمسؤولية الاجتماعية في الجدول (6)، فقد حصلت المؤسسة محل الدراسة نسبة التطبيق قدرها : 78,57%. وهذا يشير إلى التطبيق الجيد للفقرات الموضوعات

المحورية للمسؤولية الاجتماعية، م و هذا ما يثبت الفرضية الفرعية السادسة. مع ذلك يجب على المؤسسة تركز على النقاط التالية:

- على المؤسسة تبني مفاهيم جديدة حول تسيير مثل: مفهوم الحوكمة.
- تأمين فرص متكافئة للمتقدمين لشغل الوظائف في المؤسسة.

الجدول (7) : نسبة تطبيق تكامل المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة

البند	طبيعة البند (الفقرة)	مطبق تماما	مطبق جزئيا	غير مطبق
7- تكامل المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة	- تمتلك المؤسسة دليلا إرشاديا حول طرق وضع المسؤولية الاجتماعية في حيز الممارسة داخل المؤسسة .			*
	- تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة يتطلب ذلك شرح دقيق للمسؤولية الاجتماعية .			*
	- تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة يتطلب بناء نموذج إتصالي .	*		
	- تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة يتطلب تعزيز مصداقية المسؤولية الاجتماعية .	*		
	- تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة يتطلب خلق مبادرات تطوعية .	*		
	- تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة يتطلب التحسين المستمر في تصرفات وممارسات فيما يتعلق المسؤولية الاجتماعية .	*		
	- تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة يتطلب بناء علاقات خاصة بين مختلف الوظائف والمسؤولية الاجتماعية .	*		
	الترجيح Zi	2	1	0
	مجموع التكرارات	0	5	2
	$Ni \times Zi$	0	5	0
	مجموع $Ni \times Zi$	5		
	النسبة المئوية	35,71 %		

المصدر: من إعداد الباحث.

إستنادا إلى قائمة الفحص.متطلب تكامل المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة في الجدول (7)، فقد حصلت المؤسسة محل الدراسة نسبة التطبيق قدرها : 35,71%، وهذا يشير إلى التطبيق الضعيف للفقرات متطلب تكامل المسؤولية الاجتماعية

بالمؤسسة ، و هذا ما يثبت الفرضية الفرعية السابعة. وهذا راجع إلى نقاط الضعف التالية:

- عدم وجود شبكة اتصالات متخصصة في المعلومات الاجتماعية داخل المؤسسة ومرتبطة بمحيطها الخارجي .
- المؤسسة لا تمتلك مبادرات تطوعية.
- المؤسسة لا تمتلك دليلا إرشاديا حول طرق وضع المسؤولية الاجتماعية في حيز الممارسة داخل المؤسسة.
- عملية تحديد الموظفين المكلفون بشرح المسؤولية الاجتماعية غير مبنية على أساس الخبرة والكفاءة.

الجدول (8) : نسبة تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

0	1	2	الترجيح Z_i
7	12	15	مجموع التكرارات
0	12	30	$N_i \times Z_i$
42			مجموع $N_i \times Z_i$
65,62%			النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحث.

استنادا إلى قائمة الفحص الخاصة بمتطلب المسؤولية الاجتماعية في الجدول (8)، فقد حصلت المؤسسة المينائية لسكيدة نسبة تطبيق قدرها : 65,62 % وهذا يشير إلى تطبيق جيد للمسؤولية الاجتماعية، و هذا ما ينفي الفرضية الرئيسية. وعلى المؤسسة أن تتجاوز نقاط الضعف المسجلة والمذكورة سابقا مع السعي المتواصل للتحسين المستمر للمختلف نشاطات المؤسسة حتى تتمكن من توفير متطلبات تطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية ISO26000 وتستفيد من مزايا تطبيقه .

النتائج و التوصيات.

بعد التحديد الدقيق لنقاط القوة و الضعف المسجلة في مختلف متطلبات تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة المينائية لسكيدة ، و التي أدت إلى تسجيل نسبة تطابق مع مبادئ نظام المسؤولية الاجتماعية ISO26000 قدرها 65,62 % ، و هي نسبة تطابق جيدة، ناتجة أساسا عن التطابق الكبير في مبادئ المسؤولية الاجتماعية ، مبادئ احترام مصالح الأطراف المعنية وكذلك متطلبات مبدأ الموضوعات المحورية للمسؤولية الاجتماعية. دون أن ننسى الخلل المسجل في ضعف تطبيق مبدأ متطلب مجال المسؤولية الاجتماعية، و التطبيق الضعيف لفقرات تعاريف ومصطلحات المسؤولية الاجتماعية و خاصة التطبيق الضعيف للفقرات متطلب تكامل المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة.

و نقترح التوصيات التالية لتجاوز أهم الاختلالات:

- يجب على المؤسسة أن توثق و تعلن عن المسؤولية الاجتماعية لجميع الموظفين، و تتيح لأي موظف الحصول عليها .
- تطوير و زيادة في السياسة التوعوية للمسؤولية الاجتماعية لكل الموظفين داخل المؤسسة
- ترسيخ إدراك أفراد العاملين في المؤسسة لمختلف مصطلحات المسؤولية الاجتماعية من خلال إنشاء دليل يشرح هذه المصطلحات.
- توفير دليل إرشادي لإدراك زبائن و عملاء المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية.
- يجب التخطيط لإجراءات تسمح بتطبيق المتطلبات القانونية الجديدة التي تلائم الجوانب البيئية والاجتماعية لأنشطة المؤسسة.
- على المؤسسة توثيق لأهداف والغايات الاجتماعية .
- يجب على المؤسسة تطبيق مبدأ الشفافية و مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية.

- ضرورة الاعتراف الصريح و الواضح الموثق للمسؤولية الاجتماعية وفق مواصفة الإيزو 26000.
- تحديد مجال تدخل أصحاب المصالح وكذا إشراكهم في إتخاذ القرار بالمؤسسة.
- على المؤسسة تبني مفاهيم جديدة حول التسيير خاصة مفهوم الحوكمة.
- تأمين فرص متكافئة للمتقدمين لشغل الوظائف.
- بناء شبكة اتصالات متخصصة في المعلومات الاجتماعية داخل المؤسسة مرتبطا بمحيطها الخارجي.
- على المؤسسة خلق مبادرات تطوعية.
- ضرورة امتلاك دليل إرشاديا حول طرق وضع المسؤولية الاجتماعية في حيز الممارسة داخل المؤسسة.
- يجب على المؤسسة تكليف موظفين ذوي خبرة و كفاءة لشرح المسؤولية الاجتماعية و تعليمها و تعميمها.

الخاتمة:

في ظل المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية، أصبح نجاح المؤسسات الاقتصادية ضمن فراغ اقتصادي أو بيئي و اجتماعي، بل يجب تلبية احتياجات ومتطلبات جميع مكوناتها وشركائها العملاء، الزبائن، المستثمرين، العاملين... الخ، فلقد تطورت التشريعات البيئية والاجتماعية بمرور الوقت لتضع المؤسسات عند مسؤولياتها البيئية والاجتماعية، حيث لم يعد تقييم المؤسسات بجميع أصنافها يعتمد على ربحيتها فحسب بل على قدرتها على الإسهام في عملية تنمية المجتمع الذي تنشط فيه، وتحقيق المزيد والازدهار والرفاة لأبناء المجتمعات العاملة فيها، وقد أدركت المؤسسات أنها غير معزولة في المجتمع، فالمؤسسة ككيان مالي وبشري كانت ومازالت تلعب دورا هاما ومركزيا إلى جانب الفاعلين الآخرين في تنمية المجتمع المحلي الذي تعمل فيه فهي المصدر الرئيسي للثروة، وتوليد فرص العمل وأنه بات من المحتم عليها الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتوسيع نشاطها لتشمل رعاية النشاطات الثقافية ومساندة حملات التوعية، الوقائية، البيئية والاجتماعية .

وللتكيف المؤسسات مع المحيط الذي أفرزه مفهوم التنمية المستدامة أصبح مفروضا ولزاما على المؤسسة تحمل مسؤولية تبني مفهوم التنمية الاقتصادية إلى جانب تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية ورفع شعار المؤسسة المواطنة، إضافة إلى تطبيق تقنيات وأدوات وأساليب إدارية حديثة تضمن من خلالها نمط إستراتيجي تيسري يعمل للصالح الاعتبار البيئية والاجتماعية علاوة عن الاقتصادية .

لذلك سعت معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى التغلب على كافة عوامل العزلة ليس فقط من خلال التواصل الإقليمي والدولي مع المؤسسات الأجنبية ولكن نقل التجربة الدولية إلى الجزائر وذلك من أجل ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، والمؤسسة المينائية لسكيكدة تعتبر من مؤسسات التي تسعى إلى تحقيق ذلك المفهوم ويظهر ذلك جليا من خلال المخصصات المالية التي تخصصها المؤسسة للجوانب البيئية والاجتماعية، وهذا ما يساهم في تحقيق رفاهية المجتمع، وسيعزز من سمعتها وعلامتها التجارية، كما أن ذلك سينمي الرضا لدى الأفراد العاملين لديها، وتحسين العلاقة مع أصحاب المصالح والاستماع لأراء ووجهات النظر الجمهور وجماعات الضغط، وبالتالي تحقيق الريادة وتدعيم تنافسيتها التي من شأنها أن تعزز وتضمن لها البقاء والاستمرارية، خاصة و أنها تمتلك نسبة تطابق جيدة مع متطلبات تطبيق نظام الإيزو 26000.

المراجع:

1. ثامر البكري، المسؤولية الاجتماعية و إستدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 8، عمان الأردن، 2012.
2. جماعي أم كلثوم و بن عبد العزيز سمير ، الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمة الأعمال، المنتدى الدولي الثالث حول "منظمات الأعمال المسؤولية الاجتماعية"، جامعة بشار، الجزائر، 2012.
3. حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
4. حسين علي السعدي، أساسيات علم البيئة والتلوث، دار اليازوري، عمان، 2006.
5. رعد حسن الصرن: " نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000 "، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، سوريا، 2001.
6. رياض ربيعي، موارد الطاقة و التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012.
7. سالمى رشيد، أثر التلوث البيئية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
8. طاهر محسن منصور الغالي و صالح مهدي محسن العامري، الإدارة و الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
9. قاسم نايف علوان: " إدارة الجودة الشاملة و متطلبات الأيزو 9001:2000"، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2005، ص 249.
10. نعمة عباس الخفاجي و الطاهر محسن الغالي، قراءات في الفكر الإداري المعاصر "تباين الأهداف المتوخاة من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 289.
11. François Bonniex ,Brigitte Desaignes: « Economie et politiques de l'environnement » ,Edition Dalloz, Paris, 1998.
12. Veyert Yvette, **le développement durable**, éditions Dunod, paris, 2007.